مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت
جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY
1966

أدوار دول مجلس التعاون الخليجي في القضية الفلسطينية بعد حرب غزّة

سامح محمد راشد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١٦)

الكويت. ٢٠٢٤م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

أدوار دول مجلس التعاون الخليجي في القضية الفلسطينية بعد حرب غزّة

سامح محمد راشد
خبير الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط

تقدير موقف

العدد (١٦)

الكويت ـ ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية. جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية. جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام للمعهد العربي للتخطيط السابق
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية. دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي. دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٤م

تمهيد:

مع بدء حرب غزة، تشهد القضية الفلسطينية مرحلة جديدة تتميز بأهمية استثنائية. وتتجدد الأولوية لهذه القضية في أجندة دول مجلس التعاون الخليجي.

نظرًا للتأثير المباشر للقضية الفلسطينية وتطوراتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على دول مجلس التعاون الخليجي، يتجلى التزام تاريخي قوي في سياسات الخليج تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص. استعداد دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع التحديات الناشئة عن حرب غزة يؤثر مباشرة على متطلبات أمن واستقرار منطقة الخليج.

وعلى ضوء ذلك يقدم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد الجديد من سلسلة «تقدير موقف»، ليسلط الضوء علي الثوابت الخليجية نحو الصراع العربي الإسرائيلي، والمواقف الخليجية من حرب غزة ٢٠٢٣، وتداعيات هذه الحرب على قطاع غزة، وتباين سياقات ومحددات الأدوار الخليجية، مع استشراف النظرة المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

إدارة المركز

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

- ملخص ١٣
- مقدّمة ١٥
- **أولاً**: الثوابت الخليجية نحو الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية... ١٧
- **ثانياً**: المواقف الخليجية من حرب غزّة ٢٠٢٣م..... ٢١
- **ثالثاً**: تداعيات الحرب على غزّة..... ٢٥
- **رابعاً**: سياقات ومحدّدات الأدوار الخليجية..... ٣٤
- خاتمة: نظرة مستقبلية..... ٤٤
- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٤٩
- ملخص باللغة الأجنبية..... ٥٧

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ملخّص:

مع اندلاع حرب غزّة التي شنّتها إسرائيل ضدَّ الفلسطينيين في قطاع غزّة ردّاً على صدمة "٧ أكتوبر" التي تعرَّضت لها بأيدي فصائل المقاومة الفلسطينية، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة غير مسبوقة، مِن شأنها إعادة إحياء القضية وإدراجها في قائمة أولويّات دول المنطقة، بل والدول الأجنبية المعنيّة بتطوُّر الأوضاع في الشرق الأوسط.

ولمّا كانت دول الخليج العربية معنيّة بشكل مباشر بتطورات القضية الفلسطينية وسياقاتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فإنَّ استجابتها وتفاعلها مع ذلك التطوّر المفصلي في تاريخ القضية يعكس التزاماً تاريخياً ثابتاً وأصيلاً في السياسات الخليجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ككل، وتجاه مساره الفلسطيني على وجه الخصوص. كما أنَّ استعداد دول الخليج للتعاطي مع الاستحقاقات والنتائج المترتّبة على حرب غزّة، يَصبُّ مباشرة في مقتضيات أمن واستقرار دول الخليج والمنطقة ككل.

وعلى ضوء تلك المعطيات يجب أن يكون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دور، بل أدوار، فاعلة ومحورية تجاه القضية الفلسطينية في مرحلة ما بعد حرب غزّة، وهو ما يتطلّب التعرّف على البيئة المحيطة بتلك

الأدوار، وأبعادها المتداخلة بين السياسي والاقتصادي والإستراتيجي، فضلاً عن تحديد فرص وتحديات تلك الأدوار وفقاً للمعطيات الراهنة واحتمالات تطوُّرها في المستقبل القريب، وارتباط ذلك بمواقف وحسابات دول الخليج على المستويين الثنائي والجماعي.

وفي هذا الإطار يسعى الباحث من خلال هذا التقدير الاستشرافي، إلى قراءة محدّدات تلك الأدوار الخليجية المحتملة تجاه الفلسطينيين بعد حرب غزّة. فضلاً عن طبيعتها ومساراتها الممكنة، والتحدّيات والمعطيات التي ينبغي أخذها في الحسبان من جانب دول الخليج العربية.

ولتحقيق ذلك الهدف المرجو يتناول الباحث موضوع هذا التقدير في أربعة محاور رئيسة، يبدؤها باستحضار واستعراض الثوابت الخليجية نحو الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وبعد رصد وتحليل أبرز ملامح المواقف الخليجية، بمستوييها الفردي والجماعي، تجاه حرب غزّة ٢٠٢٣م، يقوم الباحث باستقراء تداعيات الحرب على غزّة، للتعرّف على سياقات ومحدّدات الأدوار الخليجية. ويتناول بالتحليل طبيعة تلك الأدوار المتاحة والممكنة، وما تَستوجبه من مُقتضيات واستحقاقات، لتصبَّ في صالحِ أمنِ واستقرار دول الخليج العربية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مقدّمة:

حتى مساء السادس من أكتوبر ٢٠٢٣م، لم يكن أحد يتوقّع أنَّ صباح اليوم التالي سيشهد هجوم عناصر من المقاومة الفلسطينية على مستوطنات إسرائيلية، ويذهب ضحية له مئات من الإسرائيليين بين قتلى وجرحى، إضافة إلى ما يزيد عن مائة وثلاثين رهينة احتجزهم المقاتلون الفلسطينيون.

لكنّ هجوم ٧ أكتوبر لم يكن سوى بداية لمفاجآت متتالية في تفاعلات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولقطاع غزّة خصوصاً. فقبل أن يحلَّ مساء ٧ أكتوبر، كانت القوّات الإسرائيلية تباشر هجمات عنيفة ضدَّ قطاع غزّة. وسرعان ما تطوّرت الهجمات إلى عمليات قصف مكثّفة تستهدف القطاع المدني الفلسطيني، وتُوقف أوجه الحياة شمال غزّة، قبل أن يتطوَّر القصف الإسرائيلي العنيف للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء إلى توغّل برّي دفعهم إلى نزوح جماعي نحو وسط وجنوب قطاع غزّة.

لكنَّ المفاجأة الحقيقية لم تكن في وحشية القصف الإسرائيلي الذي تجاوز العقاب الجماعي ووصل إلى سقف الإبادة الجماعية، وإنما كانت في صمود المقاتلين الفلسطينيين واستبسال المدنيين منهم في مواجهة آلة قتل وحشي لم تستثنِ في مجازرها مشافي ولا مدارس ولا دور عبادة ولا مراكز إيواء للمدنيين العزَّل.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ومع بلوغ تلك الحرب الشرسة على الفلسطينيين شهرها الخامس، فالأرجح أنها لن تستمرَّ طويلاً بعد ذلك. بعد أن تعرّض كامل قطاع غزّة للتدمير المتعمد، حتى لم يعد فيه مكان صالح للحياة، وأصبح حوالي ٢ مليون فلسطيني مشردين بلا مأوى، فضلاً عن الخسائر البشرية المباشرة التي وصلت إلى ٥٪ من إجمالي سكّان القطاع، منهم ثلاثون ألف شهيد وخمسة وسبعون ألف جريح.

أما وإنّ الحرب لن تستمر، مهما طالت، فإنّ ثمّة أهمية لاستشراف مرحلة ما بعد تلك الحرب، وتحديداً فيما يتعلَّق بمصالح وأمن دول الخليج العربية. وهو ما يستلزم بدوره الوقوف على ما سيترتّب على الحرب من تداعيات ونتائج، خصوصاً ذات التأثير على دول الخليج.

ومن ثمَّ، فإنَّ غاية هذا التقدير الاستشرافي، هي التعرّف على الأدوار والمهام التي يمكن لدول الخليج العربية الاضطلاع بها بعد الحرب، خصوصاً في المستقبل القريب. وبالتالي ضبط بوصلة هذه الأدوار، حتى تستجيب لمتطلّبات أمن واستقرار منطقة الخليج، وتأمين حاضر ومستقبل أفضل لشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

أولاً ـ الثوابت الخليجية نحو الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية:

منذ بدء تشكّل الدول العربية بصيغتها الراهنة، سواء بالاستقلال عن الاستعمار أو بتأسيس الدولة الوطنية، لم يعرف الوطن العربي قضية أو مشكلة توازي القضية الفلسطينية في طول أمدها وتعقّد أبعادها. وهي في الأصل جزء من الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان يضمُّ مسارات عدّة، لكنّها صارت في العقود الثلاثة الماضية البؤرة المتفجّرة في الصراع، والمسار المفتوح دائماً وإن بدا أحياناً خافتاً أو خامداً.

وعلى اختلاف تطوّرات الصراع العربي الإسرائيلي، وأيّاً كانت وضعية القضية الفلسطينية تحديداً، التزمت دول الخليج العربية سياسة عامّة ثابتة تجاه القضية والصراع ككل. ورغم ظهور بوادر تغيُّر في مواقف بعض تلك الدول، سرعان ما تفرض ثوابت القضية نفسها على الواقع وتستعيد مكانتها على قائمة أولويّات دول المنطقة. والأهم أنَّها من حين إلى آخر تُصدر مقتضياتها كتحدٍّ صعب وجوهري أمام استقرار ومستقبل المنطقة كلّها، بما فيها دول الخليج كلّ على حدة، وجماعياً في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي هذا السياق المتغيّر باستمرار لمعطيات الصراع مع إسرائيل، شهدت القضية الفلسطينية محطّات مفصلية وجولات ذات شأن، وبصفة خاصّة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

خلال العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٩٣-٢٠٢٣م). فبعد إجراء تفاهمات أوسلو ١٩٩٣م وتشكيل السلطة الفلسطينية في جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، جرت في النهر مياه كثيرة وتعرَّضت القضية الفلسطينية لأمواج عاتية. من أبرزها الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزّة بمشاركة عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية، وتكرار أعمال القتل الجماعي والممارسات غير الإنسانية بحقّ المدنيين الفلسطينيين خلال عمليات الاجتياح الإسرائيلي للقطاع وكذلك لمناطق في الضفّة الغربية التي يُفترض أنّها خاضعة للسلطة الفلسطينية.

في كلّ مراحل الصراع وأمام تلك المحطّات التاريخية في القضية الفلسطينية خصوصاً، كان لدول الخليج العربية دور فعّال في تأكيد وإبراز الحقوق العربية. حيث كانت السعودية أوّل دولة تستخدم ورقة الصادرات النفطية إلى الغرب في الضغط على الدول المؤيّدة لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ثمّ كان لها زمام المبادرة، للمرّة الأولى خليجياً، في تأييد السلام العادل في المنطقة، بصياغة مبادرة تبنّتها الدول العربية عام ٢٠٠٢م، وباتت تُعرف باسم «المبادرة العربية للسلام».

في الوقت ذاته كانت الكويت، ولا تزال، أشدَّ دول الخليج حماساً وتمسّكاً بالبُعدَين الإسلامي والقومي في معالجاتها لقضايا وتطوّرات الصراع مع إسرائيل، وبصفة خاصّة فيما يتعلّق بالمسار الفلسطيني منه. حيث فتحت الكويت أبوابها أمام الفلسطينيين للإقامة والعمل لديها، وقدَّمت لهم كلَّ أشكال الدعم المادّي والمعنوي، وخاصّة بعد نكبة ١٩٤٨م، ثمّ نكسة

١٩٦٧م. حتى أصبح الفلسطينيون ثاني أكبر تجمّع سكّاني بعد الكويتيين، وشغلوا مناصب مهمّة ووظائف رفيعة. وكان للكويت موقف مشهود برفض القرار ٢٤٢ لاعتباره الفلسطينيين لاجئين. مروراً بالمساهمة في حرب أكتوبر بعناصر عسكرية وبخفض إنتاج النفط[١].

وطوال العقود التالية كان الموقف الكويتي داعماً لما عُرف بدول الطوق، ثمّ للفلسطينيين بصفة خاصّة بعد أن صارت القضية الفلسطينية هي الصفحة المفتوحة دائماً في ملفّ الصراع العربي الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال: تضامنت الكويت مع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م، ورفعت قيمة المساعدات المالية وعزّزتها باقتطاع مرتّب يوم واحد من موظّفي الدولة لصالح الانتفاضة[٢].

وعلى الرغم من الشرخ المعنوي والانعكاسات السلبية التي تسبّب فيها الموقف الفلسطيني الرسمي الذي كان غير واضح ولا محدداً تجاه الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، وما ترتّب عليه من تطوّرات وعمليات عسكرية عُرفت لاحقاً باسم «حرب الخليج الثانية»، فإنَّ دول الخليج العربية ظلَّت متمسّكة بموقفها الثابت في دعم الحقّ الفلسطيني، وأعلنت مراراً أنّها مع إقرار السلام في المنطقة، وفق أسس محدّدة، أهمها: أن يكون سلاماً عادلاً وشاملاً، وأن تحظى التسوية السلمية بقبول الفلسطينيين أصحاب الحق.

١ ـ بشير سعيد أبو القرايا، توجّهات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية، مجلة «آراء حول الخليج»، مركز الخليج للأبحاث، ١ أبريل ٢٠٠٦م. https://shorturl.at/buwA2

٢ ـ المصدر السابق.

وبالنظر إلى السياسات الخليجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديداً القضية الفلسطينية، يمكن رصد تطوُّر سياسات ومواقف بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأعوام بل والعقود الماضية، حيث غلبت البراجماتية عليها مقابل تراجع نسبيّ للمواقف المبدئية. بينما احتفظت بعض دول المجلس، مثل الكويت، بثوابتها الحاكمة للسياسات والمواقف تجاه القضية الفلسطينية والصراع ككل. فيلاحَظ التوازن في الدوافع على الرغم من تنوّع المحدّدات، إذ تجمع السياسات الكويتية تجاه القضية الفلسطينية البُعدَ القومي إلى جانب الدافع الإنساني، فضلاً عن المرجعية الإسلامية.

ثانياً ـ المواقف الخليجية من حرب غزّة ٢٠٢٣م:

تكمن أهمية التعرّف على المواقف الخليجية من الحرب الإسرائيلية على غزّة، فيما تمثّله كمؤشّر أو بوصلة استقرائية لمواقف وسياسات هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب. لكن لا بدّ من الأخذ في الاعتبار أنَّ مواقف دول الخليج من الحرب ترتبط إلى حدٍّ كبير بسياساتها السابقة تجاه القضية الفلسطينية وطبيعة علاقاتها مع الفلسطينيين قبل الحرب.

ومثلما كانت هناك قواسم خليجية مشتركة حول نهج معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ككل، مع تباينٍ واختلافٍ في مواقف دول الخليج تجاه العلاقة مع إسرائيل وكذلك بشأن فصائل المقاومة الفلسطينية، فإنَّ تلك الفروقات ظهرت أيضاً وربّما بصورة أكثر بروزاً وتحديداً بخصوص هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والردّ الإسرائيلي عليه بإبادة الفلسطينيين في غزّة.

بشكل عام، مال الموقف الخليجي الجماعي «ممثّلاً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية» إلى اعتبار إسرائيل مسؤولة عمّا حدث وعن تداعياته. وتبلور هذا المعنى بوضوح في بيان أصدره المجلس في الأيام الأولى للحرب.

أما على المستوى الفردي، فلم تكن المواقف الخليجية في هذه الفترة متطابقة تجاه حرب غزّة، خصوصاً في مراحلها الأولى، إذ تراوحت هذه

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المواقف بين رفض واستنكار هجوم حماس على مواقع إسرائيلية في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م[٣]، وإدانة حملة إسرائيل على قطاع غزّة التي بدأت في اليوم ذاته ولبضعة أشهر. وقد تأثّرت تلك المواقف بعاملين أساسيين: أولهما -وهو الأهم- هو طبيعة علاقة كلّ دولة خليجية بطرفي الصراع المباشرين، أي إسرائيل وحركات وفصائل المقاومة الفلسطينية. حيث صدرت إدانة هجوم ٧ أكتوبر عن كلٍّ من الإمارات والبحرين فقط، اللتين لهما علاقات وثيقة وعلنية ومتعدّدة المجالات مع إسرائيل. بينما علاقات كلّ منهما مع حركة حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية ليست جيدة[٤].

وفي حين جاءت مواقف الكويت وقَطَر وسلطنة عُمان محدّدة ومباشرة في إدانة إسرائيل، حرصت السعودية على التذكير بأنّها طالما حذَّرت من حرمان الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة واستمرار الممارسات المنهجة ضدَّ الفلسطينيين والأماكن المقدَّسة.

تطوَّرت المواقف الخليجية مع تطوُّر مجريات الحرب، باتِّساع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية، وصمود المقاومة الفلسطينية واستبسال المدنيين في قطاع غزّة. وكان الملمح العام في تفاعل دول الخليج مع تطوُّرات الحرب، هو حدوث تقارب تدريجي وصل إلى مستوى الاتّساق والتناغم بين المواقف الخليجية.

---

3 - https://agsiw.org/the-gulf-finds-its-voice-on-gaza-and-considers-the-path-ahead/

٤ ـ في تفاصيل مواقف دول الخليج تجاه الحرب، خصوصاً في بداياتها والتباينات بين تلك المواقف، يمكن الرجوع إلى:
رضوى الشريف، أين تقف دول الخليج من الحرب على غزّة؟، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، ١ نوفمبر ٢٠٢٣م. https://shorturl.at/ckoR4

حيث سارت تلك المواقف تدريجياً باتّجاه الدفاع عن حقّ الفلسطينيين في الحياة، وإدانة واستنكار الإمعان الإسرائيلي في القتل الجماعي. وصولاً إلى الرفض القاطع والمعلن لإبادة أو تهجير الفلسطينيين من غزّة.

ومع تصاعد وتكرار جرائم إسرائيل بحقّ المدنيين الفلسطينيين، وتعدُّد حالات استهداف المشافي ودُور العبادة، وصولاً إلى الإبادة الجماعية بقصف تجمّعاتٍ بشرية في مراكز إيواء النازحين وأماكن يُفترض أنّها آمنة.

ومع دخول الحرب مراحلها النهائية، وانتقال العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى ذروتها في البشاعة والإبادة بقصفٍ وحشيٍّ استهدف أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني محشورين في رفح جنوبي غزّة، ظهر توافق عامّ في مواقف دول الخليج العربية حول المطالبة بنقاط أساسية، أهمّها:

١ ـ وقف إطلاق النار. **٢ ـ تأمين وصول المساعدات الإنسانية.**

٣ ـ توفير بيئة ومتطلّبات المعيشة. **٤ ـ خروج المرضى والجرحى للعلاج.**

وبالتوازي مع اقتراب مواقف الدول الخليجية من بعضها، فيما يتعلّق بالحدث الآني الذي فرض نفسه، وهو الحرب في غزّة، بدت في تلك المواقف قناعةٌ مشتركةٌ بأنَّ أيَّ نهاية للحرب لا بدَّ أن تكون مصحوبة بتصوُّر واضح لحلٍّ نهائيٍّ للقضية الفلسطينية. وأن يكون ذلك الحلّ متوازناً وواقعياً أي قابلاً للتنفيذ، ونهائياً أي مُستداماً ولا ينطوي على بذور فشله. كما كان الحال في كلِّ الصيغ والمحاولات السابقة على مدار ثلاثة عقود.

وكما هو واضح من النقاط الأربع، انحصر توافق المواقف الخليجية في الشقِّ الإنسانيِّ من الوضع في غزّة، وهو بطبيعته مرحليٌّ وقصير الأمد. أمّا

بالنسبة إلى القناعة بضرورة إيجاد حلٍّ سياسي مستدام، فتتّسم بالعمومية ولا تتضمّن ملامح محدّدة أو تصوراً خليجياً مشتركاً لأسس ذلك الحل.

ومقابل هذا التوافق الضمني الجزئي، لم يصدر عن دول الخليج ما يشير إلى تغيّرٍ أو تحوّلٍ في الرؤية الخاصّة بكلّ منها لنقاط التباين تجاه القضية الفلسطينية. وخصوصاً فيما يتّصل بوضعية فصائل المقاومة وحدود دورها (وجوداً أو استبعاداً) من أيّ حلّ سياسي للقضية.

ثالثاً ـ تداعيات الحرب على غزّة:

كحدث مفصليّ في تاريخ القضية الفلسطينية والمنطقة، تتنوّع التداعيات المرتبطة بذلك الحدث ويتّسع نطاقها ليشمل دوائر متتالية ومسارات متوازية أو ربّما تكون متقاطعة. لذا من المهمّ الاقتراب من تلك التداعيات لاستخلاص ما يتعلّق منها بدول الخليج العربية وأدوارها المستقبلية المحتملة في القضية الفلسطينية.

ومن هذا المنطلق يمكن تناول تداعيات ما بعد حرب غزّة من منظورين: يتطرَّق الأوّل إلى مساراتها السياسية، وينصرف الثاني إلى الجوانب الاقتصادية فيها.

١ ـ سياسياً:

حرب غزّة التي اندلعت شرارتها في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، سيكون لها تداعيات واسعة وعميقة على مستقبل القضية الفلسطينية، وستتردّد أصداؤها في ملفّات وأماكن متعدّدة في منطقة الشرق الأوسط. كما أنَّ التداعيات العاجلة والنتائج المباشرة لحرب غزّة ستصيب مسار ومصير القضية الفلسطينية ذاتها، بما في ذلك فرص وصيغ الحلول أو التسويات

المحتملة والممكنة، فضلاً عن طريقة إدارة الصراع على كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

والمؤكّد أنّ كلّ ذلك سينعكس على خريطة التحدّيات والاستحقاقات المتوقّعة بعد حرب غزّة. وبالتبعية، ستنعكس تلك التحديّات على الأدوار والمهام التي ستفرض نفسها على بعض الدول تجاه المستجدّات المستقبلية ومجمل الأوضاع الجديدة أو المتغيّرة في المنطقة.

- وأوّل ما يلفت الانتباه في التداعيات المترتّبة على حرب غزّة، هو تضاؤل الآمال في حلٍّ مضمون النجاح للقضية الفلسطينية، على الأقل في المدى القصير، فضلاً عن ارتفاع حدّة الصراع وتعميق الفجوة القائمة أصلاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو وإن كان أمراً يبدو في ظاهره مقصوراً على مسارات التفاعل الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أنّ له ارتدادات إقليمية لن يمكن تجاهلها أو غضّ الطرف عنها. فبقدر تراجع احتمالات إبرام تسوية سلمية في المدى القصير، ستزداد فرص العنف والمواجهات مُجدّداً بين الجانبين، بل ستمتدّ فرص حدوث ذلك العنف داخلياً على الجانبين، أي بين اليهود داخل إسرائيل والعرب الفلسطينيين الذين يعاملون من جانب السلطات الإسرائيلية كمواطنين من الدرجة الثانية[٥]، وكذلك فيما بين الفلسطينيين المنقسمين بين حركة فتح المهيمنة على السلطة الفلسطينية في الضفة ورام الله، وحركة حماس ورفيقاتها من فصائل المقاومة ضدّ الاحتلال.

٥ ـ هشام نفاع، تحت وطأة الحرب على غزّة: بحث لمعهد إسرائيلي يكشف تعمّق الكراهية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣م. https://shorturl.at/et468

وقد ظهرت بالفعل مؤشرات انضمام حرب غزّة إلى الخلافات والفجوات داخل النسيج الفلسطيني. فبعد صمت طويل ومواقف حذرة من جانب السلطة الفلسطينية وحركة فتح إزاء الحرب في غزّة منذ بدايتها في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وعلى إثر قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في ١٤ مارس ٢٠٢٤م بتعيين رئيس جديد للوزراء، اشتعل الخلاف مُجدّداً بين السلطة وحركة فتح في جانب، وحركة حماس وفصائل المقاومة في الجانب المقابل[٦]. ودخل الجانبان في تراشق سياسي وإعلامي حاد، جسّدته بيانات رسمية تبادلا فيها انتقادات لاذعة واتهامات بالمسؤولية عمّا آلت إليه القضية الفلسطينية من وَضع مُتردي، ليس فقط بسبب حدث ٧ أكتوبر التاريخي وما بعده، لكن أيضاً من قبله[٧].

ومن ثمَّ، فإنّ الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني الذي كان سبباً جوهرياً في تعثّر عددٍ من محاولات التسوية السلمية للقضية خلال الأعوام الماضية، صار التئامُه بعد حرب غزّة أكثر أهميّة وأشدّ صعوبة في الوقت ذاته.

الأمر الذي يضع مسؤوليات أكبر على الدول العربية بشكل عام، سواء تلك المعنية مباشرة بمفاعيل القضية الفلسطينية عموماً، مثل مصر والأردن، أو التي تتحمّل أعباء وتبعات تلك المفاعيل، مثل دول الخليج العربية.

٦ ـ كفاح زبون، حكومة مصطفى تفجّر أوسع خلاف بين «فتح» و«حماس»، جريدة «الشرق الأوسط، اللندنية، ١٦ مارس ٢٠٢٤م. https://shorturl.at/iqEHZ

٧ ـ تراشق بيانات بين فتح وحماس ينبئ بتجدد الصدام، مونت كارلو الدولية، ١٦ مارس ٢٠٢٤م. https://shorturl.at/kN026

- النتيجة الثانية ذات الدلالة في ما بعد حرب غزّة، هي تغيّر الأوزان والمواقع في معادلات الصراع. وبشكل محدّد، تبلورت ملامح واضحة لاستعادة فصائل المقاومة الفلسطينية كثيراً من رصيدها المفقود في الحضور والثقل والمكانة، ليس فقط فيما يتعلّق بإدارة الصراع ذاته، وإنّما أيضاً على المستوى الإقليمي ككل. فبعد أعوام من تراجع وزن ودور الفاعلين من غير الدول في التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، جاءت هجمة ٧ أكتوبر لتعيد الاعتبار والانتباه إلى أولئك اللاعبين الإقليميين من غير الدول، خصوصاً بعد صمود المقاومة لبضعة أشهر متتالية في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، ومباشرة حركة "أنصار الله" اليمنية (الحوثيون) هجماتٍ عن بعد على إسرائيل، ودخول "حزب الله" اللبناني في مناوشات حدودية وإن كانت متقطّعة ومنخفضة الحدّة. ثم انضمام ميليشيات عراقية وسورية إلى محاولات تشتيت إسرائيل والولايات المتّحدة باستهداف قواعد عسكرية أمريكية في العراق وسوريا.

  وستفرض عودة هذه الظاهرة واقعاً جديداً على المنطقة ككل، بما فيها دول الخليج العربية، من منظور كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية والفاعلين الأساسيين فيها مستقبلاً، والمردود على دول الخليج ومقتضيات الأمن والاستقرار فيها.

- ثمّة نتيجة ثالثة مهمّة وسيكون لها ارتدادات واسعة النطاق على الوضع الإقليمي ومستقبل الشرق الأوسط ككل، ألا وهي تعطيل ما يمكن تسميته "قطار التطبيع" مع إسرائيل. فمنذ اليوم الأوّل لحرب غزّة، بات

واضحاً أنّ ما أُعلن سابقاً عن تزايد احتمالات حدوث تقارب سعودي إسرائيلي، مؤجَّل إلى حين.

وهو الأمر الذي سينعكس بالضرورة على منظومة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط ربّما لأعوام عدّة. حتى وإن لم تنتهِ فكرة التطبيع نهائياً، فقد أصبح أيُّ شكل أو مستوى من التفاعلات ذات الطابع التعاوني مع إسرائيل، محاطاً بقيود وضغوط قوية داخلية وخارجية في مختلف دول المنطقة، ما يُفقد هذا التوجّه نحو التطبيع كثيراً من زخمه وربما فعاليته ومضمونه ومن ثَمَّ أهدافه.

- لا شكّ أنّ النتائج السابقة سيكون لها تداعيات إقليمية في أكثر من اتّجاه، أهمها: ميزان القوّة الإقليمي، على وقع كبح جماح عجلة التطبيع مع إسرائيل، مقابل تنامي نفوذ إيران وتأثيرها المباشر عبر وكلاء وحلفاء داخل بعض الدول العربية، فضلاً عن إحياء واستحضار روح المقاومة.

ومن شأن هذه المستجدّات أن تفتحَ الباب مُجدّداً أمام إعادة تبلور ما كان يُسمّى بمحور الممانعة الذي كان يضمُّ في السابق إيران وسوريا بشكل أساسي، مع إضافات مُستحدثة هذه المرّة بصعود دور القوى والتنظيمات الموالية لهذا المحور أو على الأقلّ المتوافقة مع توجّهاته.

معنى كلّ ذلك، أنَّ ثمّة تحدّيات أو استحقاقات لا يمكن تجنّبها في ما بعد حرب غزّة. ومن الصعوبة بمكان حصر قائمة الأطراف المناط بها التصدّي لتلك التحدّيات في الدائرة الضيّقة القريبة من القضية الفلسطينية

جغرافياً أو موضوعياً. وكما سبقت الإشارة، فالقضية الفلسطينية متشابكة وذات مستويات متعدّدة، بما يجعل الاضطلاع بالاستحقاقات المترتّبة على أيّ تطوُّرٍ مهمٍّ فيها، مسؤوليةَ دول كثيرة مِن المنطقة ومن خارجها.

ومن ثمّ فإنّ دول الخليج العربية مَعْنيّة تماماً باستحقاقاتِ وتحدّياتِ مرحلة ما بعد حرب غزّة، بحُكم انخراطها في الأعوام الأخيرة في قضايا ومساراتِ تفاعلٍ إقليمية مع الأطراف ذات الصلة المباشرة بحرب غزّة وبمستقبل القضيةِ الفلسطينية، فضلاً عن المسؤولية التاريخية التي تتحمّلها دول الخليج العربية دائماً تجاه فلسطين والفلسطينيين، والتي تتجاوز المساندة السياسية والاستضافة. وتصل إلى الاضطلاع بأعباءٍ اقتصادية مباشرة، لتخفيف المعاناة الحياتية التي تُسبّبها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف الأراضي الفلسطينية.

٢ ـ اقتصادياً:

لم يكن الاقتصاد الفلسطيني في حال جيدة قبل حرب غزّة، إذ كان يعاني بالفعل من أزمات هيكلية واختلالات متراكمة، سواء في الضفّة الغربية والمناطق الخاضعة مباشرة لسيطرة السلطة الفلسطينية، أو في غزّة الخاضعة لسيطرة حركة حماس وبقية فصائل المقاومة.

حيث يُقدَّر حجم تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نتيجةَ الحصار المفروض على قطاع غزّة منذ سيطرة حماس على غزّة عام ٢٠٠٧م، بأكثر من ٣٥ مليار دولار أمريكي. وبعد أن كانت مساهمة قطاع غزّة حوالي ٣٦٪ من الناتج

المحلي الإجمالي لفلسطين قبل عام ٢٠٠٦م، أخذت في التراجع نتيجة حصار غزّة لسبعة عشر عاماً متتالية، لتصل عام ٢٠٢٣م إلى ١٧٪ فقط[٨].

وفي عام ٢٠٢٣م وحده، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الربع الرابع من العام بنسبة ٣٣٪. كما تراجعت القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية كافّةً في فلسطين خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٣م، مقارنة بالربع المُناظر من العام السابق. وكانت أعلى نسبة تراجع في قطاع الإنشاءات بنسبة ٣٩٪ (٢٧٪ في الضفّة الغربية، ٩٦٪ في قطاع غزّة)، ثمّ الزراعة بنسبة ٣٨٪ (١٢٪ في الضفّة الغربية، ٩٣٪ في قطاع غزّة)، ثمّ الخدمات بنسبة ٣٣٪ (٢١٪ في الضفّة الغربية، ٧٧٪ في قطاع غزّة)، والصناعة بنسبة ٢٨٪ (٢٤٪ في الضفّة الغربية، ٩٢٪ في قطاع غزّة)[٩].

ثمّ تسبّبت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ القطاع والتوغّلات التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الضفّة الغربية، في تدميرٍ شبه كاملٍ لاقتصادٍ ضعيف بالأساس[١٠]. وبعد بضعة أشهر من القصف والاستهداف المستمرّ

٨ ـ لمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني ومشكلاته قبل حرب غزّة، انظر: د. عيسى سميرات، كيف ستؤثر الحرب الإسرائيلية على غزّة على الاقتصاد الفلسطيني؟ وكيف يمكن احتواء الضرر؟، وكالة «معاً» للأنباء، ٣ يناير ٢٠٢٤م.
https://www.maannews.net/articles/2109326.html

٩ ـ د. عُلا عوض، الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام ٢٠٢٣م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣م.
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4673

١٠ ـ قدّر مكتب تنسيق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتّحدة، تكلفة تلبية الاحتياجات الإنسانية في غزّة بعد أسبوع واحد من اندلاع الحرب، بحوالي ٢٩٤ مليون دولار، وبعد مرور شهر رفع المكتب تقديراته إلى نحو ٢,١ مليار دولار، ما يؤشّر إلى وتيرة الدمار وحجم الخسائر المتزايدة على وقع العمليات العسكرية الإسرائيلية. انظر: صلاح لبن، عقبات على طريق إعادة إعمار غزّة، independent عربية، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م.
https://shorturl.at/sU156

للبنية التحتية والمنشآت العامّة والخاصّة بل والمؤسّسات العامّة (تعليمية وصحية وغيرها) صار من العسير للغاية تعويض تلك الخسائر وإعادة بناء الدولاب الاقتصادي الذي بات مُدمَّراً بعد أن كان هشّاً[١١].

فقبل انتهاء عام ٢٠٢٣م أي بعد أقلّ من ثلاثة أشهر من القصف الإسرائيلي المتواصل، لم يَعد قطاع غزّة صالحاً للمعيشة. حيث تعرّض ٣٧٥٠٠ بناية لتدمير كامل، واقتربت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في غزّة من ٨٠٪.

وتحت وطأة العمليات الإسرائيلية ورغبة تل أبيب في تهجير سكّان القطاع إلى داخل الحدود المصرية، نزحت أعداد ضخمة من سكّان القطاع تدريجياً إلى الجنوب. وبحلول ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، أصبح أكثر من ٢ مليون فلسطيني خارج مناطقهم الأصلية. منهم أكثر من مليون ونصف فلسطيني باتوا داخل مراكز إيواء ومخيّمات في مدينة رفح الفلسطينية.

ووفقاً لإحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني في ٢٠ مارس ٢٠٢٤، يتضمن الشكل التالي حجم الخسائر والأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية:

١١ ـ د. عيسى سميرات، مصدر سابق.

● شكل رقم (١) حجم الخسائر والاضرار الناجمة عن العمليان العسكرية الاسرائيلية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

رابعاً ـ سياقات ومُحددات الأدوار الخليجية:

تتفاوت أدوار واتّجاهات حركة دول الخليج العربية إزاء القضية الفلسطينية، حسب توجّهات كلّ منها. فللكويت تاريخ طويل في دعم نضال الشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال والأدوات، انطلاقاً من سياساتها التي تجمع الطابع القومي العربي إلى المرجعية الإسلامية، بينما تحرص قَطَر منذ ما يزيد عن ربع قرن على لعب دور الوسيط والمنسّق في جهود التسويات السياسية، خصوصاً في أوقات الأزمات.

وعلى المستوى الجماعي، يجمعُ دول الخليج العربية إطار واحد شامل ومرن، هو ضرورة استعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة، وتأييد مبدأ التسوية السلمية لإنهاء الاحتلال، في حدود ما يقبلُ به الفلسطينيون من حلولٍ وصيغٍ مُحدّدة.

بشكل محدّد، يوجد إطاران عامّان يمكن لدول الخليج العربية التحرّك من خلالهما تجاه القضية الفلسطينية، وأن تلعب أدواراً مؤثّرة فيها، هما الإطار الاقتصادي والإطار السياسي. وهما مختلفان في طبيعة وأبعاد كلّ منهما، والمهام أو الخطوات التفصيليّة التي يمكن القيام بها، إلّا أنّهما مرتبطان إلى حدّ بعيد، بل متداخلان عضويّاً. حيث لا يمكن الحديث عن مسار

سياسي، بأيّ صيغة أو شكل للتعامل مع القضية سواء إقليمياً أو عالمياً، بمعزل عن المقوّمات والمتطلّبات الاقتصادية اللازمة لتطبيق وإنجاح ذلك المسار السياسي. كما أنّ أيّ تناول للجوانب الاقتصادية وإدارة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، سواء في الضفّة الغربية أو غزّة، غير ممكن مطلقاً بدون سياق سياسي ملائم إن لم يَكن مُواتياً.

١ ـ السياق الاقتصادي:

لأيِّ عملية إعادة إعمار، كي تكون ناجحة ومتكاملة، جملة من الشروط والمتطلّبات. وتزداد أهميّة استيفاء تلك الشروط كلما كان التدهورُ أشدَّ والأوضاعُ أسوأ، قبلَ ثمّ بعد الأزمة أو الصراع في المنطقة المُراد إعادة إعمارها.

تتضمّن هذه الشروط توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار، ويعني ذلك الموارد المالية بالدرجة الأولى وليس حصراً، وصيغة انتهاء الحرب، وكذلك وجود أو غياب عملية سياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي، ثمّ أخيراً الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب، والإرث المؤسّساتي، وعلاقات الدولة[١٢].

وفي حالة حرب غزّة الأخيرة، فإنَّ الأمر معقّدٌ ومتشابك ويتضمّن مسائل فرعية متداخلة، منها تحديد من سيتحمّل كلفة إعادة الإعمار، في

12 - Amr Adly. Muhammad Alaraby. Ibrahim Awad. Conflict by Other Means: Postwar Reconstruction in Arab States. Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center. 5 February 2021. https://rb.gy/t25tfi

ضوء وجود أعباء جديدة تتحمّلها أبرز الأطراف المعتادة على تحمُّل شقّ أساسي من المهام الاقتصادية تجاه الفلسطينيين. والمقصود بصفة خاصّة، الاتّحاد الأوروبي المنشغل حالياً بحرب أوكرانيا والمتحمّل لنسبة كبيرة من تكاليفها الاقتصادية المباشرة ومخاطرها الجيو-اقتصادية غير المباشرة[١٣].

وعلى الرغم من أهلية دول الخليج العربية للاضطلاع بدور محوري في إعادة إعمار غزّة ودعم الاقتصاد الفلسطيني ككل، فإنَّ دول الخليج العربية ليست مُستثناة من المتطلّبات المشار إليها، ولا هي محصّنة ضدّ الأعباء أو متحرّرة بشكل كامل من التحدّيات التي ستواجه أيّ طرف سينخرط في التصدّي لمهام استنهاض الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً إعادة إعمار غزّة.

ولا شكَّ في أنَّ الأبعاد السياسية تتصدّر تلك التحدّيات والمتطلّبات التي لا مفرّ من أخذها في الاعتبار عند النظر إلى ما يمكن لدول الخليج عمله اقتصادياً تجاه غزّة والفلسطينيين والقضية الفلسطينية ككل. ولدول الخليج تجارب عدّة سابقة في دعم غزّة وغيرها من الأراضي الفلسطينية بعد الاجتياحات والتوغّلات الإسرائيلية المتكرّرة، ودائماً ما كانت دول الخليج العربية تتحمّل الشقّ الأكبر من تمويل إعادة الإعمار واستنهاض الاقتصاد والبنى التحتية.

لكن لأنّ مدى الدمار وحجم الخسائر المادّية في غزّة هذه المرّة شديد الضخامة ومرتفع الكلفة بشكل غير مسبوق، تواترت أنباء عن وجود

١٣ ـ كاثرين شير، من سيدفع المال لإعادة إعمار غزّة بعد الحرب؟، موقع الإذاعة والتلفزة الألمانية «دويتش فيلا»، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م. https://shorturl.at/cgyA4

شروط خليجية للمساهمة في إعادة إعمار غزّة بعد الحرب الأخيرة هذه. وهي في جوهرها مطالب بضمانات تَحُول مستقبلاً دون إهدار ما تقدّمه دول الخليج من أموالٍ ودعم بأشكال مختلفة.

وتتمحور تلك المطالب في تأمين بيئة سياسية مُواتية ومستقرّة، على المستوى الفلسطيني الداخلي، وأيضاً من جانب إسرائيل وتعاطيها مع الواقع الفلسطيني[١٤]. وتتضمّن هذه المطالب موافقة إسرائيل على خارطة طريق سياسية تكون مقبولة لديها لتلتزم بموجبها بعدم تكرار عمليات التدمير والاجتياحات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الموقف ليس خليجياً فقط، وإنّما يشمل دولاً عربية وأوروبية، إضافة إلى الولايات المتّحدة الأمريكية أيضاً. فوِفقاً لما نقله وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، فقد أبلغه بعض القادة العرب أنَّ الدول العربية لن تتدخّل في إعادة إعمار قطاع غزّة «إذا كان سيُسوَّى بالأرض مُجدّداً خلال عام أو خمسة أعوام، ثمّ يُطلَب منها إعادة إعماره من جديد»[١٥]. وهو المضمون ذاته الذي نقلته تقارير إعلامية عن دوائر أمريكية وأوروبية، بأنَّ ثمّة تساؤلات تُطرح في كواليس القرار الأمريكي والأوروبي إزاء مبرّرات دفع الملايين من أموال دافعي الضرائب لإعادة إعمار قطاع غزّة. بينما قد يتعرّض للقصف مرّة أخرى في المستقبل

١٤ ـ دول الخليج تضع شروطاً لإعادة إعمار قطاع غزّة، موقع قناة «مكان» الإسرائيلية على الإنترنت، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣م. https://shorturl.at/eltLX

١٥ ـ بلينكن يكشف تفاصيل عن إعادة إعمار قطاع غزّة، Sky News" عربية»، ١٧ يناير ٢٠٢٤م. https://shorturl.at/lqzA3

القريب[١٦]. وكان الاجتياح الإسرائيلي الأخير لغزّة قبل هذه الحرب، في عام ٢٠٢١م، قد تسبّب في تدمير ألف منشأة سكنية وتجارية، وتشريد ١٦ ألفاً من سكّان غزّة، وبلغت كلفة إعادة الإعمار في ذلك الوقت حوالي ٨ مليارات دولار[١٧]، وهي تكلفة ضئيلة وأضرار هيّنة بالمقارنة مع الدمار الهائل والمبالغ الطائلة التي ستتطلّبها إعادة إعمار غزّة بعد حرب ٢٠٢٣-٢٠٢٤م.

والواقع أنَّ مطالب أيّ طرف بضمانات أو شروط للمساهمة في إعادة الإعمار، تُعدّ منطقية ومُبرَّرة، ليس فقط بسبب تكرار الاجتياحات كلّ بضعة أعوام، وإنّما أيضاً لأنّ حجم الخسائر وبالتالي المبالغ المطلوبة هذه المرّة لاستنهاض الاقتصاد الفلسطيني وكلفة إعادة إعمار القطاع كبيرةٌ للغاية. فوفقاً لتقرير أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (الأونكتاد/ Unctad) في ٣١ يناير ٢٠٢٤م، تسبّب القصف والتدمير الإسرائيلي لقطاع غزّة في تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما كان عليه عام ١٩٩٤م، أي عاد به ثلاثة عقود إلى الوراء. وفي حال تحقيق نموٍّ سنويٍّ بمعدّل ١٠٪ (وهو سيناريو شديد التفاؤل)، سيعود الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه في عام ٢٠٠٦م (قبل بدء الحصار الإسرائيلي) بحلول عام ٢٠٣٥م[١٨].

على ضوء المُعطيات الاقتصادية الفلسطينية، والمستجدّات التي ترتّبت على الحرب ولا تزال مفاعيلها جارية، يصعب وضع تقدير دقيق لحجم

١٦ ـ كاثرين شير، مصدر سابق.

١٧ ـ المصدر نفسه.

18 - Preliminary Assessment of The Economic Impact of The Destruction in Gaza. UNCTAD Rapid Assessment. United Nations. 31 January 2024. https://shorturl.at/noALX

المساهمات المطلوبة لاستعادة أوضاع غزّة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب الأخيرة. لكنّ المؤكّد أنّ التكلفة ستصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، على الأقل.

وأياً كان حجم أو نطاق المساهمات التي يمكن لدول الخليج تقديمها إلى غزّة، الأرجح أنّها لن تكون كافية وحدها لاستيفاء مهمّة إعادة إعمار القطاع.

فضلاً عن أنَّ مشاركة أطراف أخرى في تلك العملية، ستزيد من فرص دَيمومَة وتحصين نتائج المساعدات والأوضاع الجديدة المترتّبة على الأدوار الدولية من اجتياحاتِ وتوغّلاتِ إسرائيل مستقبلاً، ولو بشكل نسبي.

ومن ثمّ فهناك حاجة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار، على أن يختلف عن النمط السائد لتلك النوعية من المؤتمرات، بحيث يُرفِق المانحون بالتزاماتهم إجراءاتٍ فعلية فورية تستند إلى خططِ عملٍ بجداول زمنية؛ وذلك لتكون لأيّ تعهّدات بالمشاركة في إعادة الإعمار صدقية وجدوى ملموسة في النهوض بأوضاع الفلسطينيين المأساوية في أقصر مدى ممكن.

٢ ـ السياق السياسي:

سياسياً، هناك مسارات محدّدة ستنتظم فيها مستجدّات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها في ما بعد حرب غزّة. تتقاطع بعض هذه المسارات مع مصالح وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دوائر بشكل

غير مباشر. من أهمّ هذه المسارات ما يتّصل بعلاقة فصائل المقاومة الفلسطينية مع إيران، ويمثّل هذا المسار أهمية خاصّة لدول مجلس التعاون، في ظلّ خصوصية التفاعلات الحاكمة والإرث التاريخي للعلاقات بين دول الخليج وإيران، فضلاً عن التقاطعات المتعدّدة بين مصالح وأمن دول الخليج مع أدوار وتحرّكات إيران الإقليمية.

وفي هذا السياق، على دول الخليج العربية مراجعة علاقاتها مع مكوّنات النسيج الفلسطيني، بما يتيح لدول الخليج لعب دور أكثر فعالية في تجسير الفجوة بين القوى الفلسطينية المختلفة. وهو ما يتطلّب أيضاً الانفتاح الخليجي على جميع مكوّنات النسيج الفلسطيني، الرسمية منها وغير الرسمية. وذلك بغضِّ النظر عن توافق أو اختلاف بعض دول الخليج مع توجّهات أو أفكار أيّ من تلك المكوّنات، خاصّة أنها موجودة على الأرض وفاعلة في الواقع الفلسطيني، بل وفي إدارة مُجرَيات الصراع برمّته، كما أثبت هجوم ٧ أكتوبر ثمّ حرب غزّة.

ولا شكَّ في أنَّ فتح قنوات اتّصال أو توسيع القنوات الموجودة بالفعل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومختلف القوى الفلسطينية، بقدر ما سيسمح بمساحةٍ للحضور والتأثير الخليجي، من شأنه تضييق فرص تأثُّر الفلسطينيين بأدوارِ وتدخّلاتِ أطراف أخرى، خصوصاً إيران، وهو جانب مهمّ للغاية لمصالح وأمن دول الخليج بشكل مباشر. وهذا يتطلّب منح العامل الإيراني أهميّته التي يستحقّها ووضعه في حجمه ضمن الحسابات الخليجية تجاه القضية الفلسطينية. وهو ما يتطلّب بدوره إيجاد قدرٍ

أعلى من التنسيق والاتّساق في التوجّهات الخليجية نحو القوى الفلسطينية، سواء منظّمة التحرير أو حركة فتح المهيمنة على السلطة الوطنية، أو فصائل المقاومة بمختلف أطيافها.

أي أنَّ الأدوار الخليجية الممكنة سياسياً، بل والمطلوبة، تجاه الفلسطينيين تبدأ أوّلاً بضبط بوصلةٍ خليجيةٍ موحّدة. وسيتيح ذلك لدول الخليج العربية مساحة للحركة والتفاعل والتأثير تتجاوز حدود التقاطع مع تحرّكات إيران وأهدافها الإقليمية.

ثمّةَ مسارات أخرى مباشرة خاصّة بمفاعيل الصراع مع إسرائيل في مساره الفلسطيني، ومن أبرزها: دائرة التفاعل المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك دائرة العلاقات داخل السياق الفلسطيني بإطاريه: التنظيمي (فتح/ حماس) والجغرافي (الضفّة/ غزّة)، وهناك دائرة ثالثة تضمُّ الدول والأطراف ذات الصلة المباشرة أو الأكثر انخراطاً في ذلك الصراع ومكوّناته، مثل مصر والأردن ولبنان.

في نطاق تلك المسارات المباشرة، لا توجد أدوار محدّدة يمكن لدول الخليج العربية القيام بها، باستثناء ما هو قائم بالفعل من اضطلاع إحدى دول الخليج وهي قَطَر، بأدوار وساطة أو تدخّلات حميدة، وغيرها من أشكال الوساطة السياسية المباشرة والفعّالة في سياق إدارة الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل. وتقوم قَطَر بهذا الدور بالفعل منذ أعوام، بحكم امتلاكها علاقات جيّدة ووثيقة مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتواصل سياسي مباشر مع تل أبيب. غير أنَّ حرب غزّة قدَّمت بالفعل مثالاً

نموذجياً لذلك الدور القَطَري الفعّال بل والمحوري في هكذا حالات من تأزُّم الموقف واشتعال المواجهة المسلّحة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وعلى الرغم من أنَّ بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها أيضاً قنواتُ ومساراتُ تواصل مع إسرائيل، وهي دولة الإمارات ومملكة البحرين وسلطنة عُمان، بدرجات متفاوتة من العلاقات وأشكالٍ مختلفة من التواصل، إلّا أنَّ أيّاً منها لم يوظِّف هذه الإمكانيات في دورٍ أو جهدٍ سياسيّ محدّد نحو القضية الفلسطينية. ربّما لأنَّ وجود علاقات أو مساحة للحوار بين الدول الثلاث وإسرائيل، لا تقابله بالضرورة مساحة مماثلة في العلاقة مع الفلسطينيين، وتحديداً مع فصائل المقاومة الفلسطينية في غزّة. ومن ثمّ فإنّ امتياز قَطَر بجمعها علاقات علنية مع كلٍّ من إسرائيل والفلسطينيين (المقاومة بصفة خاصّة) يجعلها الأكثر أهلية ولو مرحلياً، لممارسة دور سياسي مُباشر تجاه القضية الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، فإنَّ وجود علاقات لإسرائيل مع كلّ من الإمارات والبحرين وعُمان، يفتح الباب أمام هذه الدول الثلاث للاضطلاع لاحقاً بدور سياسيٍّ ما في القضية الفلسطينية.

على أنَّ هذا الاحتمال يظلُّ مقيّداً بأمرين:

أوّلهما هو اتجاهات تطوّر علاقة كلٍّ من الدول الخليجية الثلاث مع مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية بما فيها حركات المقاومة.

الأمر الثاني هو طبيعة العلاقات داخل الإطار الخليجي، وحدود التنسيق وتوزيع الأدوار فيما بين دول الخليج التي ستتصدّى لمهام أو أدوار سياسية مع

الفلسطينيين. فضلاً عن طبيعة العلاقات والتفاعلات بشأن القضية الفلسطينية داخل نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ سينعكس الإعلان رسمياً عن تدشين علاقات سعودية إسرائيلية، وهو المتوقّع قريباً، على الموقف العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه القضية الفلسطينية. وسيكون له مردودٌ مباشر وأكثر وضوحاً على طبيعة وحدود دور كلّ من الدول الخليجية تجاه الفلسطينيين.

من هنا فإنَّ الحديث عن دور سياسي خليجي تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزّة، ينصرف بالأساس إلى الأدوار الفردية التي قد تقوم بها كلُّ دولة خليجية على حدة، وليس في شكل جماعي داخل إطارها التنظيمي «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». وذلك على الأقل خلال الأشهر التالية لحرب غزّة، وهي الفترة التي ستشهد طروحات مختلفة وأفكاراً متنوّعة حول تسوية القضية وصياغات لبلورة وضع غزّة ومصيرها مستقبلاً.

ويتّسق هذا التحليل مع التزام دول الخليج الثابت تاريخياً بدعم الشعب الفلسطيني. والذي يشمل مساعدات مباشرة مالية وعينية، وإقامة مؤسّسات خدمية صحية وتعليمية في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن استضافة دول الخليج لأعداد كبيرة من الفلسطينيين العاملين فيها.

وبالتالي فإنَّ الأدوار الخليجية المتوقّعة في مرحلة ما بعد حرب غزّة، ستتركّز في النطاق الفردي لكلٍّ من دول الخليج العربية. وستتّجه بشكل أساسي إلى إعادة الإعمار وبناء غزّة من جديد، مع استيفاء المطالب والضمانات الضرورية. بينما قد تأتي الأدوار السياسية متدرّجة ومتفاوتة من دولة خليجية إلى أخرى، وفقاً لحسابات كلٍّ منها.

خاتمة ـ نظرة مستقبلية:

على ما في حرب غزّة من نتائج سلبية وتداعيات لها وطأتها على أوضاع الشرق الأوسط إقليماً ودُولاً، إلا أنَّها في المقابل قد تزيد من فرص تنامي أدوارِ ومساحاتِ حركة بعض دول المنطقة، وخصوصاً دول الخليج العربية، على النحو السابق توضيحه في طبيعة الأدوار ونوعية المهام التي يمكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القيام بها.

ولهذا بدوره ارتدادات على مصالح ومواقع دول الخليج العربية نفسها؛ فلعب أدوار سياسية أو اقتصادية يعني توسيع النفوذ الإقليمي وتعظيم المكانة الإقليمية. الأمر الذي لن يقتصر على نطاق القضية الفلسطينية أو حتى منظومة العلاقات الإقليمية والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وإنما ستمتدّ آثارُه المباشرة إلى علاقات دول الخليج الثنائية والمتعدّدة مع القوى الكبرى في العالم، خصوصاً الولايات المتّحدة الأمريكية التي تمرُّ حالياً باختبارات متتالية لموقعها كقوّة كبرى راعية وشريكة في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وقضاياه. وكذلك القوى الكبرى الأخرى الساعية إلى مزيد من الحضور والتأثير في الشرق الأوسط، وتحديداً روسيا وبدرجة أقل الصين. حيث ستجد تلك القوى أنَّ دول الخليج العربية، فرادى على الأقل، باتت تشكّل حزمة من اللاعبين الإقليميين الأساسيين في المنطقة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ومن أهمّ ما يمكن استخلاصَه كتوقّعات في المستقبل بعد حرب غزّة، عودة الارتباط بين القضية الفلسطينية، واتّجاه بعض دول الخليج إلى التطبيع مع إسرائيل. فحتى أعوام قليلة مضت، كانت التطوّرات تشير إلى ضعف متزايد في العلاقة الشَرطية بين حلّ القضية الفلسطينية وإقامة علاقة علنية رسمية مع إسرائيل، والاقتراب بشكل حثيث من الفصل بينهما. وإن كان هذا التوجّه ينحصر في المستوى الفردي وليس الجماعي، إذ لم تُغيِّر بعض دول الخليج موقفها الثابت من ربط أيّ تقارب مع تل أبيب بحلٍّ نهائيٍّ وشامل وعادل للقضية الفلسطينية. وبشكل محدّد، هو موقف كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وإن صَدَرت إشارات متقطّعة من السعودية بأنَّ تدشين علاقات طبيعية مع إسرائيل ممكن جداً بل وشيك[١٩]. بينما الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تزال مُتمسّكة بالربط الكامل والمباشر بين حلّ القضية والتطبيع، وهو موقفها الثابت منذ عقود. لكن جماعياً، كان ولا يزال هذا هو الموقف الخليجي الذي يمثّله مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن المهمّ هنا التذكير بأنَّ ثمّة قناعة راسخة لدى الفلسطينيين بمحورية القضية وتأثيرها على خارطة العلاقات الإقليمية ومنظومة الأمن الإقليمي في المنطقة ككل. ووفقاً لتحليلات غربية، يحتفظ الفلسطينيون (تحديداً حركة فتح وواجهتها الرسمية السلطة الفلسطينية) بورقة ضغط على دول الخليج

١٩ ـ ذكر ذلك بوضوح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في تصريحات لشبكة «فوكس نيوز» الأمريكية، بُثّت قبل اندلاع حرب غزّة بأسبوعين فقط. انظر: ولي العهد السعودي: المملكة «تقترب كلّ يوم» من التطبيع مع إسرائيل، «فرنسا ٢٤»، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣م.
https://bit.ly/49qzFm7

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

العربية، وهي «شرعنة» التطبيع الخليجي مع إسرائيل، وبالتالي تَعتبر القيادة الفلسطينية أيَّ خطوة باتّجاه التطبيع خيانةً وخذلاناً للقضية الفلسطينية[٢٠].

وبالفعل أثبتت التطوّرات الإقليمية منذ عقود، وصولاً إلى حرب غزّة، صحّة هذا التصوّر. فعلى وقع تداعيات هجوم ٧ أكتوبر ثمّ الحرب الإسرائيلية على غزّة، بدأت أطراف أخرى تدخل على خطوط المواجهة. وباتت المنطقة كلّها على حافة حرب إقليمية شاملة، وتَهدَّد الاستقرارُ الإقليمي بشكل غير مسبوق منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م.

وفيما يتعلّق بالوجه الاقتصادي للمستقبل، ثمّة مسألة ستؤثّر بقوّة في مستقبل قطاع غزّة وكذلك العلاقات الخليجية مع الفلسطينيين، وهي الهدف النهائي من أيِّ جهد لإعادة الإعمار. بمعنى، تحديد ما إذا كان الهدف هو مجرّد إعادة بناء غزّة كما كانت، وتستمرّ معتمدةً اعتماداً كاملاً على المعونات العربية والدولية، وخاضعة لقبضة إسرائيل وتحكّمها الكامل في الحياة اليومية للفلسطينيين ومقدّرات معيشتهم، أم يمكن لدول الخليج بالتنسيق مع بقية الدول العربية والجهات الدولية ذات الصلة أن تقوم بتوجيه جهودها وما ستقدّمه لإعادة الإعمار، لتأسيس بنية اقتصادية حقيقية لغزّة، تشمل بناء قطاع صناعي ملائم للبيئة المحلية ومواردها المتاحة، وإعادة تأهيل قطاع الزراعة، وتشغيل مطارٍ وميناء، وتأهيلاً للعمالة[٢١]. على أن

20 - Yoel Guzansky and Yohanan Tzoreff. How Gulf Arab "Exasperation" with Endless Conflict Led to UAE-Israel Normalization. Washington Institute for Near East Policy. 20 August 2020. https://shorturl.at/szKRW

٢١ ـ زياد بهاء الدين، اقتصاد غزّة.. هل التفكير فيه سابق للأوان؟، صحيفة "المصري اليوم"، ١٥ يناير ٢٠٢٤م.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/3076717

يكـون كلّ ذلـك جـزءاً مـن عمليـة متكاملـة لتوحيـد الصـفّ الفلسـطيني، أو على الأقل لإنهاء الانقسـام السُـلطوي والمؤسّسـاتي الحاصل حالياً بين السـلطة الوطنيـة في الضفـة وحركـة حمـاس في غزّة.

في المجمل، لم يعد هناك أيُّ مجال للشكّ في أنَّ تأثير القضية الفلسطينية على أيّ حـراك إقليمـي في المنطقـة باتّجـاه سـلام أو تسـويات أو تهدئـة مـع إسرائيل، هـو تأثـير مِفصـلي يصل إلى حـدّ الارتباط الشرطـي. أو بصياغة أخـرى، لم يعُد مـن الممكـن تحقيق تكامل أو تقارب عربي إسرائيلي مُسـتَدام، سـواء سياسـياً أو اقتصاديـاً، بمعـزل عـن واقع ومصير القضية الفلسـطينية[٢٢]. وسـينعكس هذا الوضـع الجديـد (أو بالأحرى المُسـتَعاد) عـلى مـردود الأدوار الخليجية القائمة والمحتملـة تجـاه الفلسـطينيين، وعـلى منظومـة الأمـن والعلاقـات السياسـية والاقتصاديـة الإقليميـة، فضـلاً بالطبـع عن المـردود المباشر المتعلّـق بالأوضاع الفلسـطينية ذاتها في مختلـف المجالات.

22 - Kristian Coates Ulrichsen. GCC States and the War on Gaza: Positions. Perceptions. and Interests. Arab Center Washington DC. 22 November 2023. https://shorturl.at/mHT78

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

أولاً ـ المراجع العربية:

١) وثائق:

- بيان مجلس التعاون ورابطة الآسيان بشأن تطوّرات الأوضاع في غزّة، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م.
- البيان الختامي للقمّة الخليجية رقم ٤٤، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٥ ديسمبر ٢٠٢٣م.
- كلمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعليقاً على فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزّة، مجلس الأمن الدولي، ٢١ فبراير ٢٠٢٤م.
- تقرير رقم ٨٠ حول الوضع في قطاع غزّة والضفة الغربية، منظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، ٢١ فبراير ٢٠٢٤م.
- بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني.

٢) كتب:

- د. جواد الحمد، دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٠م، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر ٢٠٠٢م.

- سامح راشد، العلاقات الخليجية العربية.. الأطر والاتجاهات، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣م.

٣) دوريات وأوراق بحثية:

- رضوى الشريف، أين تقف دول الخليج من الحرب على غزّة؟، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، ١ نوفمبر ٢٠٢٣م.
- هشام نفاع، تحت وطأة الحرب على غزّة: بحث لمعهد إسرائيلي يكشف تعمّق الكراهية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣م.
- د. علا عوض، الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام ٢٠٢٣م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣م.

٤) صحف ومجلات ومواقع إلكترونية:

- بشير سعيد أبو القرايا، توجّهات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية، مجلة "آراء حول الخليج"، مركز الخليج للأبحاث، ١ أبريل ٢٠٠٦م.
- بلينكن يكشف تفاصيل عن إعادة إعمار قطاع غزّة، Sky News" عربية»، ١٧ يناير ٢٠٢٤م.
- صلاح لبن، عقبات على طريق إعادة إعمار غزّة، independent عربية، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م.

- د. عيسى سميرات، كيف ستؤثر الحرب الإسرائيلية على غزّة على الاقتصاد الفلسطيني؟ وكيف يمكن احتواء الضرر؟، وكالة «معاً» للأنباء، ٣ يناير ٢٠٢٤م.
- كاثرين شير، من سيدفع المال لإعادة إعمار غزّة بعد الحرب؟، موقع الإذاعة والتلفزة الألمانية «دويتش فيلا»، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م.
- ولي العهد السعودي: المملكة «تقترب كلّ يوم» من التطبيع مع إسرائيل، «فرنسا ٢٤»، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣م.

ثانياً ـ المراجع باللغة الإنجليزية:

١) وثائق:

- Preliminary Assessment of The Economic Impact of The Destruction in Gaza. UNCTAD Rapid Assessment. United Nations. 31 January 2024.

- Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine

Preliminary estimations until 5 November 2023. UN: ESCWA. UNDP. Policy brief.1.

٢) أوراق بحثية:

- William Roebuck. the Gulf Finds Its Voice on Gaza and Considers the Path Ahead. Arab Gulf States Institute in Washington. 4 December 2023.

- Amr Adly. Muhammad Alaraby. Ibrahim Awad. Conflict by Other Means: Postwar Reconstruction in Arab States. Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center. 5 February 2021.

- Yoel Guzansky and Yohanan Tzoreff. How Gulf Arab "Exasperation" with Endless Conflict Led to UAE-Israel Normalization. Washington Institute for Near East Policy. 20 August 2020.

- Kristian Coates Ulrichsen. GCC States and the War on Gaza: Positions. Perceptions. and Interests. Arab Center Washington DC. 22 November 2023.

٣) صحف ومجلات ومواقع إلكترونية:

- Isaac Stanley-Becker. How Trump advanced Arab-Israeli peace but fueled Palestinian rage. the Washington Post. 10 February 2024.

- U.S. promises more retaliation against militias; Blinken meets with Saudi crown prince. the Washington Post. 5 February 2024.

- Netanyahu Pushes for Indefinite Military Control Over Gaza. 23 February 2024.

- Aaron Boxerman. International Calls for a Palestinian State Clash With Netanyahu's Plan. 23 February 2024.

The researcher seeks through this prospective assessment to anticipate the potential Gulf roles towards Palestinians after the Gaza war. as well as the challenges and factors that should be taken into consideration by the Gulf Arab states.

Consequently. the researcher addresses the subject of this assessment in four main axes. Beginning with reviewing Gulf constants towards the Arab- Israeli conflict. particularly the Palestine issue.

Secondly. He analyzes Gulf positions. at both the individual and collective levels. towards the Gaza war of 2023. and conducts a retrospective reading of the war's repercussions on Gaza. to understand the contexts and determinants of Gulf roles. The analysis addresses the nature of those available and possible roles. and what they entail in terms of requirements and outcomes. to serve the security and stability of the Gulf Arab states.

Abstract:

The Palestinian cause is witnessing unprecedented phase. due to Israeli aggression against civilian Palestinians of Gaza Strip. this war restored the Palestine issue on regional and international top priorities.

As the Arab Gulf States are concerned with the Palestinian cause and its political. economic and strategic contexts. their interaction with that pivotal development. reflects a permanent commitment towards the Arab-Israeli conflict. specially the Palestinian trajectory.

Readiness of the Gulf states to deal with the consequences and outcomes of the Gaza war. directly contributes to the requirements of the security and stability of the Gulf states and the region as a whole.

So. the Gulf Cooperation Council States Should play pivotal and effective roles towards the Palestinian issue in the post-Gaza war phase. This requires understanding the environment surrounding these roles. and their intertwined dimensions between the political. economic. and strategic realms.

It also involves identifying the opportunities and challenges of these roles according to current data and the possibilities of their future development. as well as their connection to the positions and calculations of the Gulf states at both the bilateral and collective levels.

قواعد النشر في
سلسلة (تقدير موقف)

١ ـ أن يكون موضوع **تقرير (تقدير موقف)** معنياً بقضايا راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية، أو قضايا دولية وإقليمية ذات صلة بالخليج ودوله.

٣ ـ أن يتسم البحث بقدر عالٍ من التحليل والتفسير واستشراف المستقبل ووضع خيارات وسيناريوهات بديلة.

٤ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (٣٧٥٠ كلمة).

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

The Roles of the GCC Countries Towards Palestine Issue After Gaza War

Sameh Mohammed Rashid

A series of reports
Estimate of Position

No. (16)

ISBN: 978-9921-749-62-5

Kuwait - 2024